

أول مغربية تتولى حقيبة الاقتصاد والمالية

نادية فتاح العلوي:

سياسات الإسلاميين عرقلت التنمية خلال العقد الماضي



● مجلة «جون أفريك» تصنف العلوي ضمن أفضل خمس نساء أفريقيات رائدات

● التدابير الحكومية لحزب العدالة والتنمية ترى العلوي أنها أجهزت على المكتسبات السابقة للمغرب

إلا أنها اعترفت أن الإنجازات التي تحققت كانت دون الطموحات، وأن الأرقام المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومعدل البطالة تكشف ذلك.



العلوي تستند إلى إرث وطموح والدها محمد فتاح الذي لعب أدوارا مهمة على رأس وزارة الطاقة والمعادن أواخر ثمانينات القرن الماضي، ونجح أيضاً في مهمته مديراً عاما للمكتب الشريف للفوسفات

هذا الاعتراف لم يجيب أعضاء العدالة والتنمية الذين شاركوا في حكومتين على التوالي حتى أكتوبر الماضي، معتبرين أن هذا التصريح يستهدف تجربة قيادتهم للحكومة، ومنهم الوزير السابق عزيز الرباح الذي حذر على تفكير واستقلالية العلوي عندما قال إن الوزيرة الجديدة تلت ما كتب لها لا غير، مشيراً إلى أن تصريحاتها تناقض التقارير الدولية والخطابات الملكية في الوقت ذاته.

وعندما تنظر جيدا في كلام وزيرة الاقتصاد الجديدة تراه منصفاً، فهي تعرف أن الذين توالوا على هذا المنصب ينتمون إلى تنظيمها السياسي إلى جانب وزارات كبرى كالصناعة والفلاحة والتجارة، وهي تؤكد «تحملنا مسؤوليتنا في القطاعات التي دبرناها، ولحسن الحظ أننا دبرناها، ولم ذلك بشكل جيد، وهو ما ساهم في ألا يكون الوضع الحالي أسوأ نتيجة غياب الرؤية الشمولية والتنسيق بين القطاعات الحكومية».

وربما تكمل الحكومة مئة يوم من عمرها، وحتى يكون التقييم موضوعياً وعملياً، ترى وزيرة الاقتصاد والمالية أن مشروع قانون المالية للسنة المقبلة هو أول مشروع للحكومة الجديدة سيمكن من تفعيل توجهات العاهل المغربي الملك محمد السادس المضمنة في خطاب السنة التشريعية، ومن الشروع في تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي، مع الأخذ بعين الاعتبار الانخراط في مسار استعادة القوازات المالية التي تأثرت بشكل واضح نتيجة أزمة كوفيد - 19.

أما عن عمل المعارضة داخل البرلمان، فترى العلوي أن مقاربة الهندسة الحكومية لا تقاس بعدد الحقائق، بل بمدى انسجام القطاعات التي تشكل الحكومة لضمان النجاعة الضرورية في تنفيذ مختلف السياسات والبرامج الملزمة بها، وهذا بمثابة رد سياسي على ما عرفته الحكومات الوطنية للاحرار،

والتماسك الاجتماعي، ما يستدعي العمل على هندسة الموازنات المالية للسنوات المقبلة والحفاظ على قدرتها الشرائية بمراجعة الرواتب والتعويضات وتخفيض الضريبة على دخول العمال في إطار استراتيجية متكاملة وهادفة تجعل الإصلاح الضريبي وإعادة التوزيع العادل للثروة من أولويات عملها على رأس وزارة استراتيجية.

وهذه الورش تحتاج إلى نسبة نمو أكبر من 2.5 في المئة، وهو المعدل المحقق خلال السنوات العشر الماضية، والعلوي ترى أن الرؤية الاستراتيجية الملكية لتدبير الأزمة جعلت الاقتصاد الوطني يسترجع نشاطه، ويتوقع أن يصل النمو نهاية السنة الجارية إلى 5.7 في المئة. ومسؤوليتها في شركة «أكسا» كرئيسة قسم التأمين على الحياة وتوليها لمنصب مديرة عامة مسؤولة عن الشؤون المالية إلى غاية سنة 2017 حيث تقلدت منصب المديرة العامة لشركة سهام للتمويل ورئاسة مجلس إدارة سهام للتأمين فرع المغرب، خبرات ستجعلها قادرة على تقييم كل السياسات المتعلقة بصناديق التأمين وعلاقتها بمناصب الشغل وفق المعايير الدولية للعمل اللائق للحد من الهشاشة، إلى جانب تكوين نظرة واقعية بخصوص عمل القطاعين العام والخاص في النهوض الاقتصادي، وهي تركز من خلال تجربتها على أنه يجب ألا يشغل كل قطاع حكومي لوحده، وأن مجهودات الحكومة لوحدها لا تكفي بل يجب أيضا العمل مع القطاع الخاص وكل الفاعلين.

مناوشة العدالة والتنمية

السياسات الحكومية أثناء تدبير حزب العدالة والتنمية للشأن العام خلال السنوات العشر الأخيرة أنتجت إخفاقات اقتصادية واجتماعية أجهزت على المكتسبات التي حققها المغرب سابقا، وأصبحت عائقا للتنمية عوض أن تكون محركا لها، هذا هو رأي وزيرة الاقتصاد في حكومة اخنوش، وهو رأي لم تتسغبه قيادات العدالة والتنمية رغم أن زملعها السابقين على رأس الوزارة كان أغلبهم كان تجمع التجمع الوطني للاحرار،

المواطنين. وعندما تتكلم هذه المسؤولة الحكومية البارزة فهي تتحدث بلغة الأرقام وهي الحاصلة على دبلوم من المدرسة العليا للتجارة بباريس في العام 1994، وبالنسبة إليها يعبر قطاع التعليم بصدق عن مبادئ النجاعة والتشراك، بعدما تم دمج التعليم الأولي مع باقي أسلاك التعليم الأخرى من ابتدائي وإعدادي وثانوي بالإضافة إلى الرياضة نظرا للارتباط الوثيق بين الدراسة والرياضة ودورها في تحقيق الاندماج المهني الذي يرتبط بشكل مباشر بالاقتصاد والشركات، حيث تم إدماجه في وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة نفس المنطق الذي تم بواسطته توزيع باقي القطاعات الوزارية.

عينا العلوي على إنجاز التأمين الإجباري عن المرض لتعميمه على الفئات المعوزة كاولوية، وهي تنظر إلى الطبقة الوسطى كعامل توازن مهم اجتماعيا واقتصاديا في المغرب، وغايتها توسيع قاعدة هذه الفئة لدورها المحوري في النمو الاقتصادي

وبعد الزيادات في أسعار بعض المواد الاستهلاكية وجدت وزيرة الاقتصاد والمالية أمامها مهام كبيرة للتعامل مع معادلة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن والتعامل مع تقلبات الأسعار التي تعتبرها الحكومة مسألة ظرفية ومحدودة زمنيا، لهذا قررت الحكومة توقيف رسوم استيراد القمح وتعويض المستوردين للحفاظ على سعر الدقيق ثابتا، وهناك إجراءات تتفق نادية العلوي على تنفيذها في المستقبل المنظور، خصوصا مع ارتفاع تكلفة النقل واللوجستكية الذي تسبب في ارتفاع التضخم، في المقابل انخفضت أسعار المواد الغذائية.

تحديات للمستقبل

تحديات وملفات كبرى على طاولة العلوي لعل أبرزها الإشراف على الإقلاع الاقتصادي بعد أزمة جائحة كورونا وتحفيز الشغل خصوصا لفائدة الشباب، حيث تعتزم الحكومة دعم خلق أكثر من 250 ألف فرصة شغل في السنتين القادمتين، وأمامها أيضا تحدي تحقيق الإجراءات التي تؤسس للدولة الاجتماعية التي تولي عناية كبرى للمشاريع الملكية المتعلقة بالحماية الاجتماعية الشاملة، وإصلاح المنظومة التربوية بكل مكوناتها، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، فمن خلال تفاعلها مع التحديات تجد أن جائحة كورونا أظهرت بلاء حجم الإخفاقات التي راكمتها الحكومات السابقة، أبرزها وزن القطاع غير المهيكل وفشل مجموعة من البرامج الاجتماعية وغياب الحماية الاجتماعية بالنسبة إلى فئات واسعة من

شركة «ماروك إنفيست فايننس غروب» العاملة في مجال صناديق الاستثمار وتمويل الشركات والتابعة لمجموعة «تينيفيست»، واستمرت فيها في منصب المدير العام إلى 2004، كما شجعت النساء على تحمل المسؤوليات في القطاعات ذات الصبغة الاستراتيجية منها التدبير والمحاسبات والمالية والتسيير، ولهذا كان تأسيسها لنادي «نساء المغرب» عام 2012 ومهمته مساعدة الراغبات في ولوج المناصب الحساسة والتي كانت حكرا على الرجال، ونتيجة جهودها اختيرت من طرف مجلة «جون أفريك» ضمن أفضل خمس نساء أفريقيات رائدات.

ونجحت العلوي في تعزيز النشاط السياسي وتأهيل الصناعة التقليدية ومد جسور الحوار مع المهنيين وحل مختلف الملفات المطلوبة للعاملين بالقطاعات التي ترأسها، وكانت جائحة كورونا بمثابة امتحان غير تقليدي مرت به هذه السيدة التي طورت طرقا مبتكرة لحل أزمة المرشدين السياحيين غير المرخصين، وقادت مشاوير مطولة مع القطاعات ذات الصلة لتمكين هؤلاء والنظاميين منهم من التغطية الاجتماعية، ووقعت اتفاقيات مع منصات رقمية لترويج وتسويق المنتجات التقليدية المغربية على المستوى الوطني والدولي.

ولم تتركز الوزيرة إلى مكتبها داخل الوزارة بل قامت بعدد من الزيارات الميدانية لعدد من جهات المملكة للوقوف شخصيا على تأثير الجائحة على القطاع الذي ترأسه، وكانت لها رؤية واضحة لتشجيع السياحة الداخلية للتعامل مع الأزمة غير المسبوقه والتي ضربت السياحة في مقتل، ولهذا جذبت كل طاقاتها وعلاقاتها وطاقاتها للتواصل مع المسؤولين على القطاع البنكي لتدبير مشكل القروض الصغرى والمتوسطة التي عانت منها الشركات العاملة في القطاع السياحي.

ومن المتوقع أن تتعامل العلوي بالمنطق المعهود عنها مع مهمتها الجديدة على رأس وزارة الاقتصاد لتعزيز التزامات الحكومة التي يرأسها حزبها في المستقبل في ظل التحديات الاقتصادية المتصاعدة التي تواجهها البلاد بالبحث الحديث عن التمويل الميسر للمشايخ الكبرى والمتوسطة والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية المناسبة من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والدول الصديقة والشركاء الاقتصاديين، خصوصا وأن مشروع قانون مالية سنة 2022 الذي صادقت عليه الحكومة خصص للاستثمارات العمومية مبلغا غير مسبوق يناهز حوالي 245 مليار درهم.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

لأول مرة في المملكة المغربية نترجع امرأة على رأس وزارة الاقتصاد والمالية بعدما كانت مقتصرة على الرجال، ما يعزز مبدأ المناصفة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في تولي المسؤوليات لتكون نادية فتاح العلوي الوزيرة التي تنتظرها مهام غاية في الصعوبة والدقة بعد مرورها اللافت كوزيرة للسياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي في الحكومة السابقة.

العلوي ورثت طبيعة وطموح والدها محمد فتاح الذي لعب أدوارا مهمة على رأس وزارة الطاقة والمعادن أواخر ثمانينات القرن الماضي، والذي نجح في مهمته مديراً عاما للمكتب الشريف للفوسفات، المادة الحيوية والاستراتيجية التي تعد من أركان الاقتصاد المغربي، وقد ترعرت ابنته في جو يجمع بين السياسة والمال والأعمال.

رؤية خاصة

كفاءة وخبرة العلوي في مجال المال والأعمال والتدبير المالي جعلتها الحكومة الجديدة برئاسة عزيز اخنوش تقرّر تفويض السلطة إلى وزيرة الاقتصاد والمالية في ما يتعلق بالتمويلات الخارجية وإبرام عقود الاقتراضات الداخلية واللجوء إلى كل أداة مالية أخرى قصد إرجاع الدين الخارجي المكلف وعقد اتفاقيات لضمان مخاطر أسعار الفائدة والصرف، ويبدو أنها ستنتج في مهمتها على اعتبار الخبرة التي راكمتها كمديرة عامة مكلفة بقطب الدعم والتمويل في شركة إسبيني السعادة للأمينات، ومستشارة بمؤسسة «أرثر أندرسون» المتخصصة في التدقيق المالي وتمويل الشركات.



الزيادات في أسعار بعض المواد الاستهلاكية تضع أمام وزيرة الاقتصاد والمالية مهام كبيرة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن والتعامل مع تقلبات الأسعار التي تعتبرها الحكومة مسألة ظرفية ومحدودة زمنيا

وقبل التحاقها بالعمل الحكومي لأول مرة في العام 2019 بحقيبة السياحة حققت العلوي إنجازات عالية في مجال التأمين على المستوى الأفريقي منذ انطلاق مسارها المهني أهلها لتأسيس